حوار جاد مع السيد

صبحي عبدالحميد ورفاقه

جلال طالباني

من منشورات مكتب الإعلام المركزي
للإتحاد الوطني الكردستاني

حوار جاد

مع الأخ السيد صبحي عبدالحميد و رفاقه

هدى النمامى كتبى

بقلم : جلال طالبي

اسم الكتاب : حوار جاد مع الأخ السيد صبحي عبدالحميد و رفاقه

المؤلف : جلال طالباني الامين العام للاتحاد الوطني الكردستاني

من منشورات الاتحاد الوطني الكردستاني

المطبعة : مطبعة مكتب الاعلام المركزي

عدد النسخ ٥٠٠٠ نسخة

توطئة :

هذا الحوار هو سلسلة من المقالات الهادفة التي كتبها الاستاذ جلال طالباني والمنشورة في صحف (الاتحاد) و(المدى) و(الصباح) مناقشا الاخ صبحي عبدالحميد حول مقاله المنشور بجريدة (الصباح).

ولكون ما يحمل هذا الحوار من مضامين موضوعية وتاريخية وسياسية وآنية ومستقبلية مهمة رأينا طبعه ونشره في هذا الكراس المتواضع توثيقا لارشيفنا الوطني اضافة لاطلاع القراء الذين لم يستطيعوا او لم تسنح لهم الفرصة بقراءتها عند نشرها بالصحف المذكورة آنفا.

مع شكرنا وتقديرنا

الاتحاد الوطني الكردستاني
مكتب الاعلام المركزي
٢٠٠٤/٣/٩

هه‌واڵنامه‌ی کتێب

حوار جاد مع الأخ السيد صبحي عبد الحميد ورفاقه

الأخ السيد صبحي عبدالحميد هو أحد أقدم الضباط الأحرار من القوميين الناصريين. و هو بتفكيره و مفاهيمه عن القومية العربية و الوحدة العربية و الوحدة الوطنية العراقية و القومية الكردية يمثل نموذجاً للقوميين التقليديين في العراق. و هو بظهوره على صفحات الجرائد لمعارضة الفيدرالية (الاتحادية) و ترديد اتهامات الانفصالية و " خلق فتنة طائفية " لكل معترف بحقيقة وجود الشيعة و السنة في العراق يجسد العقلية القومية القديمة التي تعتقد بأن التعامي عن الوقائع يغطي على الحقائق بل و ينفيها أيضاً. لذلك كله و لحرصنا الشديد على إدامة و مواصلة العلاقة النضالية التي جمعتنا مع مختلف الفصائل الناصرية اخترناه الطرف المقابل للحوار معه حواراً جاداً نأمل أن يستمر ويتواصل مع استعدادنا الكامل لنشر آرائه و ملاحظاته وردوده على صفحات جريدتنا فضلاً عن الاستعداد لنشر بياناتهم و آرائهم – حتى و إن اختلفنا معها – لإطلاع الرأي العام الكردي و العراقي على مواقفهم و آرائهم.

و الهدف الأساسي من هذا الحوار هو بيان الحقائق المستنبطة من الوقائع التاريخية و الحالية و توضيح المواقف من الأوضاع الراهنة و الأحداث الساخنة في العراق عسى ولعل نتوصل الى فهم مشترك أو تفاهم على اهم القضايا أو على الاقل الاطلاع على مواقفنا ومواقفه هو ورفاقه ولانقول " ربعه " من القوميين التقليديين.

وابتداء اقول بانني أكن احتراماً للأخ السيد " أبي رافد " و تقديراً لمساعيه القومية و ما تعرض من تشريد و اضطهاد بل و حتى محاولات الاغتيال بسبب ناصريته و مواقفه التي كانت معادية للبعث العفلقي حتى أجبرته أو أقنعته الظروف العربية و الدولية و الأوضاع العراقية على اختيار سبيل إيجابي و ليس سلبي من الحكم الصدامي مع احتفاظه بقناعاته الناصرية. و الاختلاف بيننا و بينه نرجو ألا يفسد الود و لا يعمق الاختلافات بل يخففها الحوار ان لم نستطع بالحوار الجاد انهاءها. و خاصة إنني ما زلت أحمل ذكريات طيبة عن فترة التشرد المشترك في القاهرة و الجوار في نفس البناية في الزمالك حيث كنا نلتقي أحياناً و نتبادل الآراء و نجري الحوار حول المسائل المختلفة.

ومن حقنا عليه كسياسي معروف تولى المسؤوليات الكبيرة في العراق و الحركة الناصرية العراقية أن نناشده التعامل مع الحقائق و الوقائع بروحية موضوعية عصرية و وفق المبادئ القومية التقدمية و الناصرية التي يشترك معه فيها العديد من السياسيين العرب و العراقيين .و ها نحن ندخل مع سيادته في حوار جاد حول أهم القضايا التي نختلف معه أو نتفق .

يقيناً نحن نقر له بحقه في الاعتزاز بقوميته العربية و بالعمل من أجل الوحدة العربية التي نعتبرها حقاً مشروعاً من حقوق الأمة العربية الشقيقة و جزءاً لا ينفصل عن حقها في تقرير المصير. و كان هذا هو الموقف الكردي الحقيقي حتى عندما احتدم الخلاف بين الضباط الأحرار (القوميين العروبيين و العراقيين) و بين أطراف جبهة الاتحاد

الوطني حول الوحدة و الاتحاد (الفيدرالي). ففي مذكرة رسمية للحزب الديمقراطي الموحد لكردستان حيث كنت أحد أعضاء مكتبه السياسي الذي قدم مذكرة في ١١ / ٩ /١٩٥٨ ورد مايلي :

"أن مسألة الاتحاد أو الوحدة تهمنا قبل كل شيء من ناحيتين ، الأولى درجة صيانتها و تحقيقها للأهداف الانية والبعيدة التي ناضل من أجلها الشعب العراقي بأسره و ما زال يناضل في سبيلها.

و الثانية درجة صيانتها و تحقيقها لمبدأ الشراكة في الوطن و درجة توسيعها لحقوق الشعب الكردي القومية المعترف بها في دستور الجمهورية العراقية"

"ففي ما عدا هاتين الناحيتين الجامعتين فإننا بصورة مبدئية نعتقد أن مسألة الاتحاد أو الوحدة تخصان الشعب العربي بالدرجة الأولى لأنهما يكونان جزءاً من حق الشعب الشقيق في تقرير مصيره بنفسه ذلك الحق المطلق العظيم. و على هذا الأساس نؤيد ما يستقر عليه رأي الشعب العربي فيما يتعلق بتقرير مصيره و بالشكل الذي يختاره لتنظيم العلاقات بين أجزاء الوطن العربي المجزأ".

"ان أية خطوة تخطوها القومية العربية نحو أهدافها يجب أن يصحبها توسيع أكثر في حقوق القومية الكردية. لذلك نقترح:

١- في حالة رغبة العراق في الدخول في اتحاد فيدرالي مع الدول العربية المتحررة يجب الاعتراف بنوع من الحكم الذاتي لكردستان ضمن الجمهورية العراقية .

٢- و في حالة رغبة العراق الدخول في وحدة مع الجمهورية العربية المتحدة فيجب الاعتراف للقومية الكردية في العراق بأن تكون عضواً فيدرالياً و ذلك ضمن التكوين الجديد. " مذكرة ١١ / ٩ / ١٩٥٨ "

هنا نود أن نسأل الأخ السيد صبحي و رفاقه ما هو موقفهم من موقع القومية الكردية في الوحدة العربية التي يناضلون من أجلها - ودعونا نتكلم بصراحة هل يوافقون على تصور بأن تكون كردستان إقليماً من أقاليم الجمهورية العربية الموحدة التي يريدون إقامتها ؟ أم يعتبرون القومية الكردية تعيش على ارض عربية وبالتالي يعتبرونها جزءاً من الأمة العربية ؟

هل يوافقون على ما يقوله القائد الناصري العربي السوري المعروف المغفور له الدكتور جمال الأتاسي حين يقول بالنص في ص:٢٢ــ من (عرب و أكراد رؤية عربية للقضية الكردية) لمؤلفه الاستاذ منذر الموصلي و هو يروي عن الرئيس عبدالناصر مايلي :

" خلال محادثات الوحدة و في اللقاءات التي كانت تجري على هامشها طرح جلال طالباني التصور التالي :

" إذا كنتم بصدد إقامة اتحاد جمهوريات كصيغة للوحدة الثلاثية بين مصر و العراق و سورية فان مطالبنا كوطنيين أكراد تبقى كما هي أي أن يكون لنا حكمنا الذاتي في المناطق الكردية في إطار الوحدة الثلاثية ،اما اذا كنتم ستقيمونها جمهورية عربية واحدة متحدة فنحن نريد لو تصبح المنطقة الكردية إقليماً رابعاً بين أقاليم هذه الجمهورية. و لقد كان عبد الناصر كما علمت مرتاحاً لمثل هذا الطرح لما فيه من تطلعات إستراتيجية و منظور مستقبلي يتفق مع تطلعاته و منظوره. و

لقد ظل طالباني و إخوانه بعد ذلك على علاقات طيبة مع مصر عبدالناصر.

ان الوحدة لم تقم لا كاتحاد جمهوريات و لا كجمهورية عربية واحدة. و في الواقع فان المسألة الكردية لم تعترض سبيلها في شيء".

أم انهم يوافقون على التفسير البعثي العفلقي الذي ورد في قرار المؤتمر القومي الحادي عشر للبعث العفلقي و كما هو :

" ..... و في الوقت نفسه من الخطأ اعتبارها قوميات مختلفة عن الأمة العربية بنفس المستوى الذي تختلف فيه القومية الفارسية أو الهندية أو غيرها من القوميات. ذلك أن هذه القوميات التي تمتلك لغات وسمات متميزة عن اللغة و السمات العربية و التي تعيش في الوطن العربي منذ حقبة طويلة كالقومية الكردية ..... فهي أصلاً تعيش منذ نشأتها و عبر هذه الحقبة في الأرض التي عرفت تاريخيا بالوطن العربي على رغم اختلاف المسميات بين أجزائه و اختلاف أسماء الدول التي قامت عليه ..... و هذه مسألة مهمة فالأرض التي تعيش عليها هذه القوميات كانت جزءاً من الدول العربية التي نشأت منذ آلاف السنين و التي كانت آخرها الدولة العباسية . و هذه الارض هي – في الوقت نفسه – موطن تلك القوميات .

و على هذا الأساس فإن الهوية العربية للأرض التي تعيش عليها هذه الأقليات لم تأت عن طريق القهر أو الاستعمار أو الاستلاب و إنما أتت نتيجة الواقع التاريخي الممتد عبر آلاف السنين ..."

فهل يعتبر الأخ صبحي و رفاقه أن القومية الكردية لا تمتلك أرضها الوطنية كردستان بل تعيش على أرض عربية؟ ! كما يدعي العفالقة أم يوافقون على رأي الدكتور جمال الأتاسي الذي يقول:

" أولئك القوم المتحدرون من ذلك الشعب العريق الجبلي المقاتل الشجاع و الذين تسموا من خلال هذه المزايا و الصفات كرداً و أكراداً وإنما يحملون مقومات جماعة متماسكة عبر تشكلها التاريخي و مقومات شعب ليكون من حق هذا الشعب أن يستكمل مقومات وجوده القومي كأمة و ان يكون له كيان قائم بذاته و وطن ..... "

و من الممكن بل و من الحق أن يقوم كيان قومي لهذا الشعب أسوة بغيره من القوميات و الامم ... فهناك شعب يناضل منذ عشرات السنين في عدد من أقطار المعمورة و باصرار و تصميم و بذل تضحيات كثيرة ليحظى بالاعتراف بوجوده القومي و ليصل الى هذا الحق كاملاً غير منقوص) ص: ١٦ ــ عرب و أكراد

هنا نريد جواباً واضحاً هل القومية الكردية التي يحترمونها هي تعيش على أرض غيرها أم على أرضها، على أرض وطنها كردستان المقسمة كما يقول الدكتور جمال الأتاسي القائد الناصري الذي لا يمكن اتهامه بالتذبذب و التبدل فصلابته الناصرية مشهودة و رمى من أجل عقائدها بالمناصب الوزارية و المنافع الشخصية الى مزبلة التاريخ، نعم و كما يقول :

"..... فإن ذلك النظام (الشرق أوسطي) لم يبق للشعب الكردي من أرض و لا وطن بل هو بعثر هذا الشعب كما وزع الأرض التي يعيش عليها في حمى وديانها و جبالها و بين بحيراتها و أنهارها بين أقطار عدة

لامم مختلفة . و إذا كان الحلفاء الغربيون قد أعطوا و عداً للوطنيين الأكراد بإمكانية تأييدهم لقيام دولة كردية مستقلة في كردستان العليا من خلال تصفية تركة الإمبراطورية العثمانية المهزومة في الحرب كما جاء في معاهدة سيڤر لعام ١٩٢٠ فإنهم ما لبثوا أن مسحوا ذلك الوعد كله في معاهدة لوزان ١٩٢٣ التي جاءت إرضاء لدولة أتاتورك التركية و لكسبها الى حلفها الغربي " نفس المصدر ص: ١٧ – ١٨ ـ

هنا نصل الى أصل الخلاف ان وجد او الاتفاق ان تم بعد جواب صريح من الأخ السيد صبحي و رفاقه.

نعم نحن نشهد للإخوان اعترافهم بالحكم الذاتي الآن و بعد بيان آذار و برقية الرئيس الخالد جمال عبدالناصر و بالقومية الكردية و لكن وفق أية مفاهيم ، مفاهيم عفلقية – صدامية أم مفاهيم ناصرية يعبر عنها قائد ناصري معروف هو الدكتور الأتاسي.

فنحن نخشى أن يكون اعترافهم نصف اعتراف بل اعترافا لغرض نفي وجود قومية كردية تكونت تاريخياً و على أرض وطنها كردستان. و نخشى الا يكون اعترافهم أساس حقيقة وجود الشعب الكردي و حقه في تقرير مصيره بنفسه كما يقول الدكتور الأتاسي بالنص مايلي:

"و إذا ما وقفت هنا لأؤكد أن يقظة القومية العربية أكثر سبقاً و مقوماتها أكثر تركيزاً في الزمان و المكان و أكثر تكاملاً من حيث مراحل التطور في الاقتصاد و الثقافة و السياسة، فليس هذا لا ينقص في شيء من الحقوق القومية للشعب الكردي و منها حقه الأول في تقرير مصيره بنفسه و حقه في حياة حرة كريمة على أرضه التي يتواجد عليها منذ أجيال بعيدة و أن يكون له كيان و وطن.

" انه شعب يناضل بإصرار في سبيل أن يكون له وجود قومي و وطن و المصادر التاريخية تقول لنا أن ثورات هذا الشعب مازالت تتوالى منذ بدايات القرن التاسع عشر حتى اليوم و قد بلغت ذروتها بعد الحرب العالمية الثانية " ص: ١٨ – ١٩ ـ نفس المصدر السابق

و لا بأس ان نكرر السؤال على هؤلاء الاخوة من القوميين التقليديين هل يوافقون على هذه الحقائق التاريخية التي ذكرها الدكتور الأتاسي؟.

اخشى الا يكون الاخ السيد صبحي معترفاً بالحكم الذاتي على أساس شعب كردي موجود تاريخيا على أرضه التي يتواجد عليها منذ أجيال بعيدة . لأنه لو اعترف بوجود هذا الشعب على أرض وطنه لترتب على ذلك الاعتراف له تلقائياً بحقه – كسائر شعوب العالم –في تقرير مصيره.

و حق تقرير المصير كما هو معروف لدى كل مثقف يتضمن حق تشكيل دولة مستقلة و بالتالي حق الانفصال كما يتضمن حق هذا الشعب في تقرير مصيره بشكل اتحاد اختياري (فيدرالي) كما فعل المجلس الوطني الكردستاني حين أقر بالاجماع التعايش الاختياري مع شقيقه الشعب العربي في العراق و تنظيم علاقاته بشكل اتحادي (فيدرالي).

"و بالتالي لو كان الأخ السيد صبحي مؤمنا كما يؤمن القائد الناصري السوري الدكتور الأتاسي بحق الشعب الكردي في تقرير مصيره بنفسه لما اعتبر الانفصالية " جريمة " و لما ألصق تهمتها بشخصي و الأخوين مسعود بارزاني و الدكتور محمود عثمان.

-٢-

هل يوجد شعب كردي
و هل الانفصالية جريمة أم حق طبيعي ؟

هنا نصل الى منشأ واصل الخلاف مع الأخ السيد صبحي و رفاقه، و ينتهي هذا الخلاف إذا اقروا بحقيقة وجود شعب كردي له حقه في تقرير مصيره. ولكن معارضته للفدرالية لا تبشر بالخير.

دعنا نسمعه إذ يقول :

" إننا نعارض الفدرالية لأنها ستؤدي في المستقبل الى الانفصال مهما حسنت النيات الآن ... و لقد ذكرت في مقالي المنشور في جريدة العرب العدد (٦) في ٢٠٠٤/١/٢١ بعنوان ﴿ فدرالية أم انفصال ﴾ أقول للسادة جلال طالباني و مسعود بارزاني و محمود عثمان حيث ابتعدوا عن الفدرالية و تجاوزوها الى الكونفدرالية و ربما الى الانفصال و هم يعملون جاهدين لتهيئة الظروف للانفصال في المستقبل عندما تسمح الظروف الدولية و الإقليمية و العراقية ..."

و هنا بيت القصيد معارضة الفدرالية بذريعة الانفصالية .

و لكي نبرهن أن الاخوة السيد صبحي و رفاقه المؤمنين بنفس مفاهيمه يفردون في كهف قديم من وادٍ و الناصريون و القوميون التقدميون في وادٍ آخر نشير عدا ما اقتبسناه من الدكتور جمال الأتاسي الخالد الذكر الى العديد من الناصريين في العراق .

فالشهيد الخالد فؤاد الركابي كان يؤمن بوجود الشعب الكردي و حقوقه بما فيها حق تقرير المصير .

و الناصري الأصيل ﴿ لا المتذبذب ﴾ الأستاذ هلال ناجي نظم قصيدة حول حقوق الكرد عام ١٩٦٢ بعنوان (يا أخي الكردي) نقتبس منها مايلي :

إذا أنت أردت أن يكون للأكراد دولة فلتكن

و ستلقاني أغني جارنا مثل النجوم

في البحار السوسن الزاهي تعوم

يا أخي الكردي يا رمز الرجولة

يا اخضرارا في مغانينا الظليلة

كما بين الاستاذ هلال ناجي في مقالته المعروفة عن القضية الكردية السبب الحقيقي الذي يجعل القوميين العرب التقليديين جميعاً و غيرهم من العرب المتعصبين يعارضون حق الشعب الكردي لوجود النفط في منطقة كردستان مفنداً ذلك بالقول أن للعرب أراضي واسعة و نفطاً كثيراً و أن الكرد سينتصرون يوما فان لم يكن بتأييد العرب فانهم يتحولون الى خنجر في خاصرة العرب ".

و لماذا نذهب بعيداً فبين رفاق الأخ السيد صبحي يوجد كما أعلم الأخ الدكتور وميض نظمي الذي كان جريئاً في بيان آرائه حتى تحت الحكم الدكتاتوري فبين في مقالة اطلعت عليها في حينه وجود الشعب الكردي و حقه في تقرير المصير. و بلغت به الجرأة حد الدفاع عن طالباني و كرد آخرين!.

فماذا يقول الأخ صبحي و رفاقه و الآخرون عن زميلهم الدكتور وميض . كل ما أرجوه ان لا يسلكوا الاسلوب القومي التقليدي القديم في العراق حياله. إذ كانوا يرجعون أصل القائد البعثي أو القومي العربي عند اختلاف معهم الى الكرد. فالمرحوم علي صالح السعدي عندما

اختلف مع البعث و القوميين اعيد الى أصله القومي و البعثيون اليمينيون في هجومهم الظالم على المرحوم طاهر يحيى أعادوه الى أصله الكردي .

ثم ماذا يقولون عن الرئيس أحمد بن بله أحد القادة التاريخيين للثورة الجزائرية و القريب جداً من الناصريين إن لم يكن ناصرياً و هو يقول :

" إن قضية الشعب الكردي الذي يكافح من أجل التحرر و التقدم و تقرير مصيره تستحق من القوى العربية و الإسلامية كل عطف و تأييد لكي يبقى هذا الكفاح جزءاً من كفاح الشعوب الإسلامية ضد الإمبريالية و الهيمنة الأجنبية و من أجل التحرر و الانعتاق من عبودية الغرب و بناء عالم جديد .إن وحدة شعوبنا الصلدة لا يمكن أن تؤسس الا على أساس حرية الاختيار و السماح بتعددية سياسية و ثقافية واسعة، هذه التعددية التي ستكون غني وقوة لبلداننا بينما تؤدي الحلول القسرية و القمعية الى تعميق التناقضات و إهدار طاقات شعوبنا ". لاحظوا الفرق الكبير بين المفهومين :

مفهوم قومي انساني يدعو الى حق تقرير المصير ، الى الاتحاد الاختياري الى التعددية السياسية و الثقافية الواسعة، و ضد الحلول القسرية و القمعية، و مفهوم إنكار حق تقرير المصير و اعتبار الفدرالية تمهيداً الى الانفصال و كأن الانفصالية جريمة!.

و لنتصارح أيها الاخوة الأكارم و السادة الأعزاء..

نحن لا نخاف من اتهام بالانفصال و السعي لنيل حق تقرير المصير للشعب الكردي . و جوابنا عليه بأنه اتهام لا أنفيه و شرف لا أدعيه.

فالانفصال هو جزء من حق تقرير المصير و بالتالي هو حق لنا مشروع و لكن حق تقرير المصير يتضمن بجانب حق الانفصال ، حق الاتحاد الاختياري الذي اخترناه لشعبنا للأسباب التالية وليس خوفاً من الاتهام ولامن الحروب القمعية والقسرية التي نال منها شعبنا مالم ينله شعب من شعوب الارض حيث بلغت حرب الابادة بالاسلحة الكيمياوية والانفالات :

١- لأننا نرى المصلحة الحقيقية للشعب الكردي ، سياسياً و اقتصاديا و ثقافياً هي في الاتحاد الاختياري مع شقيقه الشعب العربي.

٢- لأننا نحن أيضاً " نعيش في عصر التكتلات الكبرى و لا مجال للدول الصغيرة من العيش دون وصاية في مثل هذا العصر" فليس هذا اكتشافا لاخوتنا القوميين العرب التقليديين بل هو حقيقة هامة و معروفة في عالمنا ، خاصة في عصر العولمة ونحن نشاركهم الإيمان بها .

٣- لأن التاريخ فرض علينا قدراً هو أن نلعب في العراق دور التوازن بين الشيعة و السنة و بين العلمانيين و الإسلاميين و هو دور مشرف و مفيد و ضروري جداً لنا و للعراق معاً.

٤- لأننا نعرف أن الانفصال سيؤدي الى حرب مع دول الجيران لا يعرف أحد عقباها و قد تشعل الشرق الأوسط و قد تؤدي الى تدخلات من جهات عديدة. و شعبنا الكردي قد كفاه ما عاناه من حروب ظالمة شنت عليه ﴿ مع الأسف الأشد﴾ من قبل قادة عرب يدعون

القومية ﴿ البعثية أو غيرها ﴾ فقد تعرض الى حرب إبادة ظالمة ، الى حرب استعمال الأسلحة الكيمياوية ضده، الى حرب الأنفالات المجرمة ، الى حرب التطهير العرقي و تدمير جميع قرى و قصبات كردستان العراق والمقابر الجماعية التي تضم رفات مئات الالوف خير دليل على هذه الجرائم البشعة.

نعم تعرض شعبنا لهذه الجرائم التي تعتبر من أبشع جرائم الحرب ، على أيدي " قوات " تقودها قيادات عربية تدعي القومية. و مع ذلك فشعبنا أصر على البقاء ضمن عراق ديمقراطي تعددي و اتخذ مجلسه الوطني الكردستاني ﴿ في غياب السلطة المركزية و في وقت كان صدام حسين في عزلة عربية و دولية خانقة و كنا نحن في أحسن ظرف دولي مناسب ﴾ اتخذ قراراً و بالاجماع ينص على التعايش مع شقيقه الشعب العربي و البقاء ضمن الوحدة الوطنية على أساس فدرالي ﴿ اتحادي ﴾ فما اخترناه ليس تحايلاً أو تآمراً أو انتهازا لفرص! إنما اخترنا الاتحادية مع الشعب لعربي والاتحادية للعراق جميعا عن قناعة تامة .

لذلك فإن ادعاء الأخ السيد صبحي بان جلال و مسعود و محمود " يعملون جاهدين لتهيئة الظروف للانفصال في المستقبل عندما تسنح الظروف الدولية و الإقليمية و العراقية " هو ادعاء مناف للحقيقة و للوقائع و هو يؤكد ما كنا نخشاه و هو إنكاره لوجود شعب كردي يعيش على أرض وطنه كردستان و إنكار حقه في تقرير مصيره.

ثم لنناقش من زاوية اخرى ، فالأخ السيد صبحي يقول انهم يؤمنون بأن " جميع المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات "لا فرق بينهم مهما اختلفت قومياتهم و أديانهم " حسناً جداً فلنعمل بمبدأ المساواة

في الحقوق و الواجبات. فالأخ السيد صبحي عراقي و جلال طالباني أيضاً عراقي و كذلك السيد مسعود بارزاني و الدكتور محمود فلنحقق المساواة بأن يكون لنا حق بأن نكرر كل جملة يقول بها حول قوميته مع تبديل كلمة العربية بالكردية .

حينئذ و بالتالي يحق لنا أن نقول " نؤمن بالقومية الكردية كإيمانه بالقومية العربية .كما نؤمن بالوحدة الكردية وهذا من حقنا في عصر التكتلات الكبرى ".

أيها السادة إذا كنا حقاً عراقيين متساوين في الحقوق و الواجبات فلنا أن نقول مالكم أن تقولوه و لنا ان نطالب بما يحق لكم أن تطالبوا به. فإذا قبل السيد صبحيَ المساواة معه حينئذ لا يحق له أن يحصر و يحتكر حق الدعوة الى الوحدة القومية بنفسه و رفاقه. لا يجوز له أن يجيز لنفسه الدعوة الى الوحدة العربية مع ما تعنيه من اذابة الكيان العراقي في كيان أكبر و سلب العراق الاستقلال و السيادة الوطنية و نقل ذلك الى دولة أكبر و انهاء الظروف الاقتصادية والاجتماعية العراقية الخاصة و الموروثة و إذابتها في كيان عربي كبير .

نعم لا يجيز له أن يدعو الى كل ذلك ثم يتهمنا ﴿ و يحرم علينا ﴾ الانفصال ليس الآن بل و حتى في المستقبل !

فلماذا يجوز لعراقي أن يطالب بإذابة الكيان العراقي و إنهائه كدولة مستقلة و لا يجوز لعراقي اخر يطالب بانفصال جزئه من هذا الكيان ليقيم عليه حقه في تقرير المصير ؟!

أليس ذلك كيلاً بمكيالين؟

أليس ذلك تمييزاً عنصرياً شوفينياً ؟

أليس ذلك تفضيل مواطن على مواطن آخر ؟

أليس ذلك خرقاً فظاً واضحاً صريحاً لمبدأ المساواة بين المواطنين ؟

ثم لماذا يجوز لمواطن عراقي أن يأخذ العراق كله بأرضه و شعبه و استقلاله و سيادته و ثرواته الطبيعية ، أن يأخذه ليذيبه في كيان أكبر

يقيم فيه دولته القومية؟ و لا يجوز لمواطن عراقي آخر أن يأخذ قسمه العراقي لا كله و الذي لم يكن في يوم من الأيام أرضاً عربية و حتى عراقية بإقرار لجنة التحري التابعة لعصبة الأمم دون بقية العراق ليقيم عليه دولته ؟

هل لأن الأول عربي و الثاني كردي ؟

إذن ليس هناك مساواة حقيقية بل هناك امتياز لأحدهم و تفضيل له على المواطن الآخر بسبب كرديته؟ و كي نؤكد للاخوة القوميين التقليديين وجود الشعب الكردي و كردستانه و عدم شمول العراق العربي لكردستان ﴿ ضمن ولاية موصل ﴾ .

١- ننقل هنا من المرحوم القومي العربي المعروف السيد محمود الدرة مايلي :

"لا جدال في منطق التاريخ و الواقع من وجود بلاد تسمى كردستان و شعب كردي يسكن هذه البلاد له تجانسه الاجتماعي و وحدة لغته ، و يشكل عنصراً هاماً في الشرق الأوسط بين جنوب الاتحاد السوفيتي و ايران و تركيا و العراق و سورية و يلعب كذلك دوراً في تطوراته السياسية و الاجتماعية " ص ١٧ - ١٨ ـ من (القضية الكردية) بقلم محمود الدرة. الطبعة الثانية منشورات دار الطليعة .

و يستطرد المرحوم الدرة قائلاً :

" فشملهم مشتت بين تلك الدول الخمس إنهم اليوم و بالأمس و في سائر عقب التأريخ يؤلفون أقليات سياسية متفرقة حتى في المجتمع السوفيتي نفسه " و يمضي قائلاً:" على أن هذه المفارقات العجيبة في حياة كردستان و شعب كردستان لاتعني في هذا العصر الذي استفاقت فيه الامم من رقادها و شعرت بكيانها و اعتزمت على التمسك بحق تقرير مصيرها الإبقاء على أوضاع موروثة غير طبيعية فلا يعترف بوطنهم القومي " ص ١٨ ـ المصدر السابق.

-٣-

الكرد غداة تأسيس الدولة العراقية

٢- و لكي نذكر اخوتنا القوميين التقليديين بحقائق عن تأسيس الدولة العراقية الحالية و كيفية الحاق كردستان الجنوبية التي كانت تشكل اكثرية ولاية الموصل بالعراق و بقرار دولي نذكرهم بأنه عند بحث مصير الامبراطورية العثمانية في مؤتمر الصلح بباريس كان مصير كردستان يحتل مع مصير ارمينيا و أريبيا ﴿ البلاد العربية ﴾ نفس الاهتمام. فقد اكد الرئيس الأمريكي ودرو ويلسن عندما كتب مقدمة لعصبة الامم بأنه يجب الا تعود السيطرة التركية على أرمينيا و كردستان و أريبيا ﴿ البلاد العربية ﴾ و في اتفاقية سيڤر الموقع ١٠ / آب / ١٩٢٠ اقرت البنود ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ حق شعب كردستان المركزية ﴿ التركية ﴾ بحكم ذاتي قابل للاستقلال مع حق الأكراد الساكنين في الولاية ﴿ الموصل ﴾ بالانضمام الى تلك الدولة الكردية المستقلة.

لاحظوا كيف انه بعد ٨٤ عاماً من معاهدة دولية تعترف بحق اكراد ولاية الموصل التي الحقت في عام ١٩٢٥ رسمياً بالعراق بحقهم في الانفصال و الانضمام الى دولة كردية ، وانه بعد ٨٤ عاماً شهد العالم خلال حقب ثمان تطورات هائلة في تحرير المستعمرات و الشعوب المحرومة و لم يبق غير شعب فلسطين و شعب كردي يبلغ اكثر من ٣٠ مليوناً محروماً من حق تقرير المصير ، لاحظوا كيف أن قومياً ناصرياً مثل السيد صبحي عبدالحميد يدعي الاعتراف بالقومية الكردية و بالمساواة بين الكرد و العرب في العراق يعتبر هذا الانفصال جريمة يتهم بها قادة اكرادا ؟

بل الأنكى انه يعتبر الفدرالية محرمة و مرفوضة لأنها ستؤدي الى مثل هذا الانفصال ؟

٣- ننقل الى الاخوة القوميين لنذكرهم لعل الذكرى تنفع المؤمنين، بحقائق التأريخ و الجغرافيا جزءاً من تقرير لجنة عصبة الامم من كتاب مشكلة الموصل – أطروحة دكتوراه للعراقي العربي الدكتور فاضل حسين – الطبعة الثالثة – ساعدت جامعة بغداد على إعادة طبعه عام ١٩٧٧ "– أي في عهد البعث العفلقي – " و لهذه الغاية راجعت اللجنة المؤرخين و الجغرافيين العرب القدماء و عددا كبيراً من الخرائط العربية و مئات الخرائط الأوروبية التي رسمت بين القرن السادس عشر و القرن العشرين ، و كتب الأسفار لجميع الفترات و المراجع الجغرافية و الكتب الجغرافية المدرسية المستعملة في المدارس الثانوية العربية في مصر ، فتوصلت اللجنة الى وجود ثلاث مناطق واضحة " العراق العربي ، الجزيرة و كردستان " لا يمتد العراق شمالاً أبعد من هيت تكريت أو منطقة جبل حمرين . و لم يكن التأكد من أن جزءاً من الأراضي المتنازعة لم تكن يوماً ما ضمن العراق العجمي ، و اكدت انه في جميع الأدبيات الجغرافية منذ الفتح العربي حتى تأريخ تحقيق اللجنة (١٩٢٥) لم تعتبر و لم توصف و لم تظهر الأراضي المتنازعة يوماً كجزء من العراق.

و في الماضي لم يكن الاسم " العراق " مألوفاً عند سكان ولاية الموصل كاسم لبلادهم و لكنه على كل حال أكثر قبولاً لدى العرب من الاسم " ميزوثوتاميا " الأوروبي غير المعروف عندهم . و تضم ميزوثوتاميا النصف الغربي من الأراضي المتنازعة. أما قول الحكومة

هدى النامي كتب

التركية بأن ولاية الموصل كانت جزءاً من الأناضول فتعتقد اللجنة إنه غير صحيح لأن المنطقتين تفصل بينهما سوريا و كردستان الغربي " ص..٧٨.

و هكذا لا تبقى إلا المنطقة الثالثة كردستان التي يبدو أن الدكتاتورية منعت الإشارة الصريحة لها و ان كان المضمون و المفهوم المنطقي يعني كون المنطقة من كردستان .

فهلا يعترف الاخوة القوميون التقليديون بهذه الحقائق التاريخية و الجغرافية الموثقة بقرار تحكيمي دولي وبالتالي يعترف انه حتى الانفصال لايعني تقسيم العراق الاصلي بل يعني فصل قسم ملحق به بقرار دولي لم يكن يوماً ما جزءاً من العراق وفق التقرير الدولي. علماً بأن لا أحد يدعو الى الانفصال بل يدعو السادة جلال طالباني و مسعود بارزاني ومحمود عثمان الى الاتحاد الاختياري مع الشعب العربي في العراق، الى الاتحادية لا الانفصالية – والفدرالية تعني الاتحادية بالعربية الفصحى .

٤– قبل أن تقرر عصبة الامم الحاق كردستان الجنوبية ضمن ولاية الموصل بالعراق تدارس المرحوم الملك فيصل الأول مع المندوب السامي البريطاني حول مصير المناطق الكردية.

و دعنا ننقل برقية المعتمد السامي في العراق الى وزير الدولة للمستعمرات مؤرخ في العشرين منه وصل وزارة المستعمرات في الساعة ﴿ ١٣ : ٦ ﴾ بعد الظهر يوم ٢٣ / أيلول / ١٩٢١ الرقم ٥٠٣ في ٢٠ / أيلول :

" كما تقدرون فان مصير المناطق الكردية لا يزال غير معلوم و سوف يثار بشكل خاص مع موضوع الانتخابات الى المجلس التأسيسي . لقد بحثت ذلك مرة اخرى بالتفصيل مع الملك و أن الجانب المحلي الراهن للمسألة هو كالآتي :

قال الملك فيصل إنه لما كانت لم تتضح له بعد الرغبات و السياسة الحقيقية لحكومة صاحب الجلالة فإنه يجد من الصعب عليه أن يختار طريقه. و أضاف بانه بمقدار ما فهم من محادثاته مع واحد أو اكثر من المنفيين الأكراد الموجودين حالياً في بغداد، فثمة في الوقت الحاضر حركة قائمة و واسعة جداً في كردستان الشمالية للاستقلال عن تركيا.

في حين أن العناصر الكردية التي لا تزال تابعة لفارس قد اتفقت كما يقال مع اكراد تركيا و قد اتجهت هي الاخرى لتحقيق الاستقلال عن فارس. و مادامت هذه هي الحالة و مالم يتقرر مصير المناطق الكردية في العراق فيمكن الافتراض ان بعضها إن لم يكن جميعها سوف تنفصل بالتأكيد و تلتحق بالعناصر المار ذكرها .

و قد طلب مني أن اذكر له بصراحة ماذا نريد . فهل ما نريده حقاً هو انفصال المناطق الكردية انفصالا تاماً عن العراق و الالتحاق بالأكراد الشماليين؟ و إذا لم يكن هذا هو الأمر فما هي إذن اهدافنا ؟".

و في اجتماع آخر مع الملك فيصل بحث كوكس معه القضية الكردية كما شرحها في برقية المعتمد السامي في العراق الى وزير الدولة للمستعمرات مؤرخ ٢٥/تشرين الأول و مرقم ٦١٦ وصلت وزارة

المستعمرات الساعة ﴿ ١٧ : ٣ ﴾ بعد الظهر يوم ٢٦/ تشرين الأول/١٩٢١ – يقول بيرسي كوكس :

" في ٢٤/ تشرين الأول أجرينا يونگ و أنا مباحثات أولية مع فيصل بشأن القضية الكردية و ذلك بحضور كورنواليس أيضا و قد أشرت الى الآراء التي عبر عنها فيصل و نقلتها برقيتي المرقمة ٥٠٣ و الى محور جوابكم و شرعنا بالكلام في هذه النقطة .

و قد شرح يونگ وجهة نظر حكومة صاحب الجلالة و ذلك وفقاً للأسس التالية :

إن سياستنا هي في تشجيع القومية العربية و ليس الإمبريالية العربية . و يظهر أن هناك في إطار الأراضي التي جرى تكليف حكومة صاحب الجلالة بمسؤوليتها خطأ عملياً و ان لم يكن محدداً، يمتد على طول سفوح الهضاب (حمرين) مقسماً السكان العرب عن غير العرب. و ان القسم الأخير كردي باستثناء عنصر تركماني صغير و يمكن لأغراض النقاش تعريف المنطقة التي تمتد وراء هذا الخط بكردستان .

و بالنسبة للعراق فإن وجود كردستان صديقة أمر حيوي لكونها تشكل حصانة محتملة في وجه تركيا و شريكة للعراق في المصالح المشتركة ..... و بالنسبة لكردستان فإن صداقتها مع العراق أمر حيوي لأنه يشكل الأسواق الخارجية الرئيسية إن لم تكن الوحيدة و المنفذ الوحيد الى البحر".

لاحظوا جواب الملك فيصل الذي يفرق بين العراق كبلد عراقي و العراق كبلد عربي : فالبرقية تقول :

" جواباً على هذا قال فيصل إنه قبل المضي في الحديث فإنه يود الاستفهام ما إذا كنا نتوقع منه الحديث بصفة (عراقي) يعتبر

كردستان جزءاً لا يتجزأ من العراق ، أو كملك على بلد عربي من دون كردستان" .

فالملك فيصل يعتبر العراق دون كردستان بلداً عربياً بينما العراق و كردستان ضمنه هو عراق. ولكن الملك فيصل لم يمانع في اعطاء الاكراد حقوقهم بما فيها حق تشكيل حكومة كردية. فبعدما أعادت الدولة البريطانية المنتدبة عام ١٩٢٢ الشيخ محمود من منفاه، أصدرت الحكومتان البريطانية والعراقية التصريح المشترك حول الاعتراف بحكومة كردية. وهاكم النص:

" تعترف حكومة صاحب الجلالة البريطانية والحكومة العراقية بحق الأكراد القاطنين ضمن الحدود العراقية بان يؤسسوا حكومة كردية ضمن هذه الحدود وانهم يأملون ان العناصر الكردية المختلفة ستصل الى اتفاق فيما بينها حول الشكل المرغوب للحكومة وحدودها ويرسل الأكراد مسؤولين لمناقشة علاقاتهم الاقتصادية مع حكومة صاحب الجلالة والحكومة العراقية"٢٥/ كانون الاول/١٩٢٢.

هكذا نرى قبل ٨٢ عاماً اعترفت حكومة الملك فيصل الأول مع الحكومة البريطانية بحق الأكراد في أن يؤسسوا حكومة كردية. إذن أليس من العجب العجاب ان يأتي قومي عربي ناصري كالسيد صبحي عبدالحميد بعد كل التطورات الهائلة في العالم خلال ٨٢ عاماً حيث انهار النظام الاستعماري وسادت افكار التحرر وحق الشعوب في تقرير المصير وانتشرت المفاهيم التقدمية والاشتراكية التي تبناها اخوتنا القوميون التقليديون أيضاً وحيث تسود مبادئ وافكار حقوق الانسان وميثاقها الدولي الذي وقع العراق عليه وبعد ان لم يبق غير شعبي

فلسطين وكردستان محرومين من حق تقرير المصير، نعم أليس من أغرب الغرائب ان يعارض ناصري متباه بالقومية والتقدمية والاشتراكية حتى حق الفدرالية (الاتحادية) للشعب الكردي مع شقيقه الشعب العربي في العراق ؟! والانكى ان يردد مقولة الانفصالية كأنها تهمة لمن ينادون بالاتحاد الاختياري الحر بين الشعبين الشقيقين العربي والكردي في العراق؟!.

ونستميح اخوتنا القوميين الناصريين هؤلاء عذراً ان نتساءل هل يليق بمناضلين يعملون من أجل وحدة أمة عظيمة كالامة العربية تملك خيرات هائلة وثروات ضخمة في النفط والغاز وغيرها ان يتقوقعوا في " كهف " قومي تقليدي نحت في الخمسينات وافكار قومية اكثر تخلفاً حتى عن افكار الملك فيصل الاول؟ أهكذا يحققون وحدة أمة عظيمة تضم شعوباً عديدة تختلف درجات تطورها ومجتمعاتها اختلافا شديداً فيما بينها وتمتد من الخليج الى المحيط. برهنت تجربتها الاولى أنها بدون الديموقراطية والاختيار الحر والمساواة الحقيقية في جميع المجالات لم تصمد امام مؤامرة رجعية هزيلة فسقطت بعد اقل من اربع سنوات رغم وجود قيادة الخالد جمال عبدالناصر العملاقة على رأسها؟!.

ألا يستوجب كل ذلك ويحتم على القوميين الناصريين التقليديين ان يعيدوا النظر في المفاهيم القديمة ليواكبوا العصر وينسجموا مع مفاهيمه الجديدة؟

ألا تتطلب المصالح الحقيقية للقومية العربية التي يعملون من أجلها ومن أجل تحقيق وحدتها القومية تجديد المفاهيم وتبني الجوهر

التقدمي للمفاهيم القومية والاشتراكية التي حملها الناصريون؟ ثم هلا يتذكرون كيفية ضم كردستان الجنوبية الى الدولة العراقية بقرار من عصبة الامم عام ١٩٢٥ وبشروط معروفة اعتبرت جزءاً من الدستور.

اذن فالخلاصة هي ان:

اولاً اذا كان الاخ السيد صبحي عبدالحميد يعترف بالقومية الكردية كما يعتد بالقومية العربية فعليه الاعتراف بحق الشعب الكردي في التحرر والوحدة مع أمته الكردية وبالتالي عليه ان يؤيد الفدرالية ولايتهم المنادين بها بالسعي لتقسيم العراق وعليه ان يعتبر الانفصال جزءاً من حق الشعب الكردي ويفرح لان الكرد يريدون استعمال حقهم في تقرير المصير بشكل الاتحاد الاختياري لا الانفصال وبالتالي عليه ان يهنئ السادة جلال طالباني ومسعود بارزاني ومحمود عثمان المنادين حالياً بالفدرالية حتى " اذا ابتعدوا عن الفدرالية وتجاوزوها الى الكونفدرالية وربما الى الانفصال ...".

والحقيقة ان المساواة الحقيقية بين قوميتين متعايشتين في ظل دولة واحدة تتطلب حرية الاختيار، حرية الاتحاد الاختياري بجانب حرية الانفصال وهذا ما نصت عليه دساتير الدول الاشتراكية التي لم تطبقها طبعاً وحتى الدستور الاثيوبي ينص على حرية الانفصال لقومياتها. وبالتالي فأنه فكر قومي يميني بل و شوفيني الذي يعتبر العراق كله جزءا من الامة العربية يعني ان القومية الكردية قد اعتبرت عربية او ساكنة على ارض عربية وهذا يعني اغتصاب حق القومية الكردية كقومية متميزة يعيش على ارض وطنها وتعريب كردستانها بهدوء

حملة لأمدي كتب

تحت يافطة (العراق جزء من الامة العربية). بينما الحقيقة هي ان الشعب الكردي في العراق هو جزء من الامة الكردستانية.

اما تأييده ورفاقه للحكم الذاتي فقد جاء متأخراً وبعدما أقر البعث العفلقي هذا الحق للشعب الكردي وبعدما بعث القائد الخالد جمال عبدالناصر برقية التهنئة والتبريك المشهورة الى رئيس جمهورية العراق- آنئذ - علماً بان القائد الخالد كان قد صرح عام ١٩٦٣ لجريدة لوموند الفرنسية انه يوافق على المفهوم الذي طرحه امامه جلال طالباني عن الحكم الذاتي الكردي في معرض تعليقه على ﴿موقف الرئيس الخالد جمال عبدالناصر يقول انه كان ينصح بمنح الاكراد حكماً ذاتياً محدوداً....و كنا نحن نود ذلك وحاولنا المستحيل لاقناع إخواننا الاكراد بقبول عروضنا ولكنهم كانوا يطالبون بالمزيد﴾. ولبيان ان الاخ السيد صبحي لم يكن يؤيد ذلك حين كان وزيراً للداخلية العراقية أقتبس من رسالته المرسلة الى المغفور له الجنرال مصطفى بارزاني في ١٩٦٥/١٢/٣ مايلي :

" ان ارسال المذكرات التعجيزية والمطالبة بالاستقلال الذاتي الذي هو أمر لم يرد له ذكر في بيانات ايقاف اطلاق النار سواء من قبل السيد الرئيس او من قبلكم لا يساعد مطلقاً على اعادة الاستقرار للمنطقة. كما لا يساعد على المناقشة بصورة منطقية "ص ٣٤٣ من كتاب قصة الاكراد شمال العراق بقلم العقيد أ.ج . أمين سامي العزاوي".

فالاخ السيد صبحي الذي يغلق حتى باب المناقشة بوجه المطالبة بالحكم الذاتي يثبت بانه ليس صحيحاً انه " وكنا نحن نود ذلك ....". بل العكس هو الصحيح انهم لم يكونوا يودون ذلك- أي الحكم الذاتي -

بل كانوا يعتبرونه كما يعتبرون الفدرالية الان مدخلاً للانفصال وتقسيم العراق. لكن ويجب ان لايفهم من بيان هذه الحقيقة اننا لانرحب بالتغيير الذي طرأ على موقفهم من الحكم الذاتي بل نعتبره بشير أمل بتغيير موقفهم من الفدرالية أيضاً. وعلى الا يكون ذكر الاعتراف المتأخر بالحكم الذاتي أساساً لمعارضتهم للفدرالية (الاتحادية) التي تعتبر تطويراً نوعياً لهذا الحكم الذاتي.

ولعله من المناسب ان نذكر باننا لم نعارض أبداً القومية العربية التقدمية وناصرنا دوماً قضيتها العادلة في التحرر والوحدة. فلقد كان لي شرف الاشتراك في ندوة الاشتراكيين العرب في الجزائر عام ١٩٦٧ وقدمت فيها ثلاثة ابحاث احدها "عن الاهمية التاريخية للوحدة العربية التقدمية ". وقلنا ومازلنا نقول ان كل نصر تحرزه القومية العربية التقدمية هو نصر للقومية الكردية التقدمية. ولكننا نقول أيضاً ان كل نصر للقومية الكردية التقدمية هو نصر للقومية العربية التقدمية. فهلا يرددها الاخ السيد صبحي ورفاقه معنا هاتين المقولتين معاً ؟!.

هدوال تامدى كيت

-٤-

تفنيد مفاهيم واخبار خاطئة

في رده يردد الاخ السيد صبحي عبدالحميد مفاهيم واستنتاجات خاطئة واخباراً لا اساس لها من الصحة.

١-فهو يستنتج ان انهيار يوغوسلافيا جاء بسبب الفدرالية متجاهلاً حقائق العصر وخاصة ان يوغوسلافيا انهارت لانها لم تحقق الفدرالية الحقيقية ولم تطبق الديموقراطية. فالفدرالية الحقيقية والديموقراطية توأمان لا انفصال بينهما.

٢-ويدعي الاخ ان "استغلال العقد الاخير من القرن الماضي ووجود قوات الاحتلال سهل على اخواننا الاكراد التوسع غرباً وجنوباً واحتلوا أجزاء من محافظتي الموصل وديالى ومحافظة كركوك ويسمونها مناطق محررة. محررة ممن ؟".

والجواب هو ان الاخ كأنه لا يعيش في العراق ولا يواكب تطوراته.

فقوات الاحتلال لم تسمح "لاخواننا الاكراد" بالتوسيع لا غرباً ولا جنوباً بل ارجعت قوات البيشمركه الى ما تسميه بالخط الاخضر وهو الخط الذي حدده الدكتاتور صدام حسين حينما انسحب من مدن ومناطق اعتبرها كردستان العراق. والعكس هو الصحيح فان منطقة قضاء مخمور التي كانت جزءاً من منطقة كردستان للحكم الذاتي حتى عام ٢٠٠٠ قامت الدكتاتورية بالحاقها بمحافظة الموصل. ولم تقبل قوات الحلفاء باعادتها الى محافظة اربيل رغم ان المندوب العربي الموصلي في مجلس الحكم اقر بهذه الحقيقة وطالب بارجاعها الى اربيل.

والمناطق في محافظة كركوك وديالى التي تحكمها حكومة اقليم كردستان هي المناطق التي اخلتها الدكتاتورية الصدامية وفق مبدأ الانسحاب من الاراضي التي تعتبرها كردستان والتي كانت في الاصل جزءاً من لواء كركوك وهي مناطق بذلنا الجهود الحثيثة – ومع الاسف الاشد دون نجاح – من اجل سلخها من اقليم كردستان المحرر واعادتها الى محافظة كركوك الحالية. اما مناطق خانقين ومندلي التي حررتها قوات البيشمركه فقد قامت قوات التحالف باخراجها منها واعادتها الى محافظة ديالى.

محررة ممن ؟ نعم محررة من الدكتاتورية الصدامية المجرمة والخائنة بحق الشعب والوطن. وقد قلنا مراراً بشهادة جميع احزاب وهيئات واطراف المعارضة بانها العراق المحرر وفتحنا البوابة لجميعها للسكن والعمل فيه.

اننا نتحدى الاخ السيد صبحي بان يرسل وفداً لنأخذه مع مندوبينا ونضمن سلامته ليذهب ويتأكد من ذلك. اما الحقيقة فهي ان الحكومة القومية الشوفينية العربية حتى التي اشترك فيها الاخ صبحي وبعض رفاقه هي التي قامت بطرد الكرد من القرى المحيطة بنفط كركوك وتعريبها كما قامت بطرد العمال الكرد من شركة نفط كركوك والاتيان بالعرب محلهم.

ولعل السيد صبحي ورفاقه لا يصدقون عندما نقول لهم الان أنه من بين (١٦٠٠٠) عامل في شركة نفط كركوك بقي (١٨) نعم ثمانية عشر عاملا كرديا لم يكتشفوا قوميتهم لذلك بقوا.

فمن توسع على حساب من؟. ثم ان دكتاتورية صدام حسين قد مارست سياسة التطهير العرقي ضد الكرد والتركمان في كركوك وسنرسل لهم كراساً بخمسين قراراً حول هذا الموضوع تم الحصول عليه بعد انهيار الدكتاتورية. وقد قامت هذه الدكتاتورية بتقطيع اوصال محافظة كركوك

فالحقت قضاء طوزخورماتو بتكريت واقضية كلار وچمچمال بالسليمانية وقضاء كفري بديالى.

وهي مناطق نناضل كما ناضلنا بشهادة جميع اعضاء مجلس الحكم لاعادتها الى محافظة كركوك بما فيها أقضية كفري وكلار وچمچمال الواقعة في اقليم كردستان. ولعله من المفيد ان نذكر الاخوة القوميين الناصريين بحرب الابادة ضد الشعب الكردي ومنها حملات الانفال التي أدت الى ابادة (١٨٢)الف مواطن كردي ودفنتهم احياء في صحاري الجنوب تكتشف الان المقابر الجماعية التي ضمتهم. وننشر مع هذا المقال قائمة بالاسكان الاجباري للعرب الشيعة الذين نقلتهم واستوردتهم الدكتاتورية من الجنوب الى كركوك بعدما تم طرد التركمان من قرى بشير وناحية تازه خورماتو ومحلة تسعين في كركوك وبعد طرد وابادة مئات الالوف من الكرد من القرى والمدن الواقعة داخل لواء كركوك العتيد.

ومن المفيد ان نسأل رأي هؤلاء الاخوة عن حملة الابادة والانفال ضد الشعب الكردي وسياسة التعريب القسري والتطهير العرقي في العديد من مناطق كردستان.

ودعني أسأله هل يقبل ان تعود محافظة كركوك الى الحدود التي كانت لها أيام كان الاخ صبحي وزيراً للداخلية ؟

أما عن موقف الرئيس عبدالناصر الخالد. فاللواء فؤاد عارف الشخصية الكردية المعروفة حي يرزق (اطال الله في عمره) وقد تشرفنا معاً بمقابلته كما تشهد الصورة الموجودة التي مازلنا نعتز بها. ففي البداية رحب بنا واكد مبادئ الاخوة والحل السياسي السلمي والتفاهم العربي الكردي.

ولكنني شرحت لسيادته مفهومنا للحكم الذاتي فكان جوابه في الجلسة الاولى ان القوميين العرب تنقصهم الحلول الجاهزة للمسالة القومية بعكس الشيوعيين الذين لهم حلول جاهزة في مؤلفات لينين وستالين لذلك طلب

مهلة لدراسة المسألة حالما نعود من الجزائر وفي العودة التقينا بسيادته وقال لنا انه يؤيد الحكم الذاتي.

واثناء مباحثات الوحدة وبعدما قدمنا مذكرة بتوقيعي وباسم الوفد الكردي وتشرفت انا والشهيد شوكت عقراوي باللقاء معه في اول حزيران (اذا لم تخني الذاكرة) ١٩٦٣ فقد قال لنا ان الحل الجذري للمسألة الكردية هو الحل اليوغوسلافي ﴿ الفدرالي ﴾.

وأتجرأ على ذكر ذلك رغم غياب الشهيد شوكت وذلك استناداً الى شهادة الاخ الدكتور جمال الاتاسي الذي يقول " لقد كان عبدالناصر كما علمت مرتاحاً لمثل هذا الطرح لما فيه من تطلعات استراتيجية ومنظور مستقبلي يتفق مع تطلعاته ومنظوره".

وكان الطرح فيدراليا داخل دولة الوحدة حيث طالبنا بان تكون كردستان الاقليم الرابع. وكذلك استناداً الى اعجاب الرئيس الخالد بتجربة يوغوسلافيا حيث اخذ منها فكرة الاتحاد الاشتراكي أيضاً.

اما موقف الرئيس بن بله وهو حي يرزق (اطال الله في عمره) فقد كان تماماً خلاف ادعاء الاخ صبحي عبدالحميد واستشهد بالرئيس بن بله وبالصديق المشترك هو الشخصية القومية الناصرية المعروفة الاستاذ اديب الجادر الذي كان حاضراً لقاء الوفد الرسمي – الشعبي زار الجزائر في شباط ١٩٦٣.

فقد نصح علانية الوفد العراقي بقبول الحكم الذاتي مبيناً تجربة الجزائر التي قال عنها ان الفرنسيين عندما رفضوا طلب الجزائر بالحكم الذاتي في الاربعينات تغير طلبنا الى الاستقلال الذي حققناه بالثورة.

ثم ان بيانه الذي اقتطفت منه الدعوة الى الاعتراف للشعب الكردي بحق تقرير مصيره واضح ويؤيد ما ذهب اليه الكاتب المطلع وهو عكس ادعاء الاخ صبحي.

هدى النعيمي للكتب

*دفاعا عن ألاخ القذافي

بدلاً من رد علمي موضوعي على مفاهيم الاخ القائد معمر القذافي ومناقشة آرائه عن القضية الكردية بحوار منطقي يلجأ الى اتهام الاخ القذافي بأنه " متقلب في اقواله وتصرفاته ولا يستقر على الرأي " والحقيقة ان ذلك يناقض الحقيقة فيما يتعلق بموقفه من القضية الكردية وغيرها من القضايا الاساسية فالتبدل في المواقف لا يعني التقلب الذي يقصده كما سأشرحه.

فيما يتعلق بموقفه من القضية الكردية فقد ظل ثابتاً راسخاً لا تزعزعه اعاصير الاتهامات والهجمات عليه ولا المشاكل مع الدول الاسلامية والعربية التي واجهته بسبب هذا الموقف.

لقد التقينا بشكل عابر بالاخ القائد معمر القذافي في اربعينية القائد الخالد جمال عبدالناصر عام ١٩٧٠ واعتقد انه كان في تلك المناسبة الاليمة انني سمعت من الاستاذ محمد حسنين هيكل عندما حدثني عن القذافي بأنه اكثر كردية مني أنا المطالب بالحكم الذاتي بينما يدعو هو الى استقلال الامة الكردستانية.

وقد ظل يردد هذه الدعوة في المؤتمرات العربية المتعددة التي عقدت في ليبيا وكذلك أمام قادة الكرملين وفي حضور الرئيس الايراني الشيخ رفسنجاني ورئيس وزراء تركيا السيد اربكان.ورده اخيراً ضدي والاخ مسعود عندما قبلنا بالفدرالية ولم نعلن الاستقلال واصفاً ايانا بأننا ضيعنا فرصة تاريخية واننا خرجنا من المولود بدون الحمص!

اذا فاتهامه بالتقلب في موضوع القضية الكردية اتهام ظالم. اما التقلب في الاقوال والتصرفات بمعنى التبدل والتغيير في الاقوال والاساليب العملية فلا أحد يخرج من هذه المقولة الا الجامدون والمتصوفون.

لنأخذ القائد الخالد جمال عبدالناصر : ألم يبدل مفاهيمه الاولية بعد نجاح الثورة حتى وصل الى حد تبني الاشتراكية العلمية ؟ ألم يتقلب في الاتحاد القومي ومن ثم الى الاتحاد الاشتراكي وبعده الى التنظيم الطليعي. هل مفاهيمه عن القومية والعلاقات الدولية في بداية الثورة ظلت حتى النهاية؟ هل لم يتبدل حتى في علاقاته وتحالفاته العربية والدولية؟ وذلك حسب تبدل الظروف والزمان ومتطلبات المراحل النضالية ؟

ألم يتقلب الاخ صبحي ورفاقه من الضباط الاحرار من مؤيدين لكتلة المرحومين عبدالكريم – عبدالسلام حيث دشن الثاني شعار (ماكو زعيم الا كريم) الى معاداتهما. ومن الذي قتل الفريق عبدالكريم القاسم وبطريقة وحشية ودون محاكمة الذي كان يوماً ما " ماكو زعيم الا كريم "؟

ألم يتقلب القوميون الناصريون على المرحوم عبدالسلام عارف أيضاً وتآمروا لاسقاطه عندما وجدوه معارضاً للوحدة العربية؟ ولكن كل هذه التقلبات الكبيرة لاتعتبر في نظري سبباً لاتهام يوجه الى الاخوة القوميين فهي تقلبات في المواقف والتصرفات تطلبته تقلبات الظروف والمواقف من الجانب المقابل.

وأخيراً فانني اكتب للاخوة القوميين دفاعاً من قبل الاخ معمر القذافي عندما اتهموه بأنه يثير المشاكل بتأييده للقضية الكردية وليتفضل هؤلاء الاخوة برد علمي هادئ عليه :

يقول الاخ معمر القذافي في معرض رده على الاتهامات الموجهة له بالنص ما يلي :

" الحقيقة انني لا استطيع لانني عربي أن أتحايل على الحقيقة. انا عربي طبعاً وتهمني وحدة التراب العربي ووحدة الامة العربية والقضاء على اعدائها وعلى المشكلات التي تواجهها.

ولكن هذا لايجعلني اتجاهل الحقيقة واتحايل على الحقيقة واتصرف تصرفاً عنصرياً واستعمارياً. فالاكراد لهم أرض، أرض كردستان والاكراد لهم أمة. الامة الكردستانية وهي أمة شقيقة يجب ان تحترم. انا ضد التنكيل بهم وضد اضطهادهم وضد تشتيتهم في العالم. وانا اؤيد كفاح الاكراد لا لمعاداة الامة العربية او الايرانية او التركية او اي أمة أخرى. كلا انا معهم في سبيل جمع شتاتهم واقامة أمة كردستانية تأخذ مكانها في الشرق الادنى الى جوار الامة العربية والامة الايرانية والامة التركية وتكون أمة حليفة لهذه الامم بل وشقيقة لهذه الامم. وليس هناك أي مبرر للتنكيل بالاكراد. والعرب إذ لايريدون المشاكل مع الاكراد يدعون الاكراد يقيمون دولتهم في أرضهم ويسمحون لهم بالعودة الى بعضهم البعض.

والاكراد قد يكونون مضطرين للقتال لانه لا يسمح لهم باقامة أمة. وهذه الحروب والاصطدامات مع الاكراد لاتحل المشكلة. لان الكفاح الكردي سيتمر الى ان تستقل الامة الكردية ويلم شملها المبعثر. وانا

أرى ان حل المشكلة هو في قيام الامة الكردستانية مستقلة وشقيقة للامة العربية وللامة الايرانية وللامة التركية. اذن فانني قدمت الحلول للمشاكل وليس لاثارة المشاكل وشكراً."

فهل يجوز التنكر لكل هذه الافكار والمقترحات التي تنطبق (نظرياً) مع ميثاق الامم المتحدة وحقوق الانسان وحق الشعوب في تقرير مصير بنفسها هل يجوز التنكر بذريعة التقلب في الاقوال وتصرفاته ؟!.

و هكذا نرى اختلافا واضحاً بين الفكر التقدمي و الناصري و الفكر القومي التقليدي لدى الاخوة القوميين التقليديين في العراق لذلك فإننا نناشدهم لاعادة دراسة موقفهم من القضية الكردية و الى الدخول في حوار هادئ و جاد معنا حول هذه القضية. وخاصة فان جميع القوى التقدمية العربية في العراق ادركت حقيقة القضية الكردية واقرت الفدرالية بما فيها قوى قومية تقدمية معروفة كالحركة الاشتراكية العربية والحزب الاشتراكي الناصري والحزب الاشتراكي الطليعي الناصري والاخ المناضل محمد علي السباهي الذي ترك البعث وجميع المناصب المرجوة منه من أجل الناصرية وللدفاع عنها وعشرات غيره من الشخصيات العربية القومية فهل يمكن اتهام كل هؤلاء بالانفصالية وتقسيم العراق؟!

هدى النعيمي كتب

-٥-

تقسيم العراق طائفياً

من الاتهامات التي يرددها الاخ السيد صبحي عبدالحميد تهمة " تقسيم العراق الى سنة وشيعة لخلق فتنة طائفية ناسياً ان السنة والشيعة لاينسون ان العروبة تجمعهم بطوق من حديد قوى لايمكن كسره وان مصيرهم واحد ولاتفرقهم الاجتهادات المذهبية ".

فهل هذه المقولات اوهام ام حقيقة ؟! وكما يقول الانكليز " التفكير وفق الرغبة (wish full Thinking) هل صحيح ان الاشارة الى وجود الشيعة والسنة هو تقسيم للعراق؟ ويستهدف خلق فتنة طائفية ؟! وهل صحيح ان السنة والشيعة تجمعهم العروبة بطوق من حديد غير قابل للكسر ؟"

حقاً ان الانسان يتملكه العجب ويدوخ رأسه من الاستغراب عن صدور اقوال كهذه من شخص يعيش في العراق وهو سني ويرى ملايين الشيعة يعلنون تمسكهم الشديد بشيعيتهم ؟ هل قام كاتب المقال بتقسيم الشعب العراق الى سنة وشيعة ام انهم موجودون منذ عهد الامام علي -كرم الله وجهه-وحتى يومنا هذا ؟!والغريب ان السيد صبحي عبدالحميد يبدو وكأنه لايتمعن في التركيب الاجتماعي للشعب العراقي من سنة وشيعة وكأنه لايعيش في العراق.

فليس كل السنة عرباً تجمعهم العروبة بل بينهم أكثرية القوميتين الكردية والتركمانية اللتين لا تجمعهما العروبة بطوق من حرير أيضاً ناهيك عن حديد لانهما ليستا عربيتين ! الا اذا أجاز الاخ لنفسه

تعريبهما بجرة قلم وهو ما لم يجرؤ عليه حتى صدام حسين بالنسبة للقومية الكردية.

نعم انه قرر تعريب التركمان كلهم والآشوريين كلهم والكلدان كلهم ولكنه ظل ينادي بالحكم الذاتي لمنطقة كردستان ويغرد " بشعبنا الكردي العزيز" وكذلك الشيعة فليس كلهم عرباً فبينهم حوالي مليون كردي وحوالي ٤٥٪ من التركمان العراقيين.

هل تم تحويلهم جميعاً الى العروبة لتشدهم بطوق من حديد؟! ثم هل يكفي التنكر والتعامي عن وجود الشيعة والسنة لانهاء آثار الاضطهاد الطائفي الذي عانى منه الشيعة حقباً من الزمن.

كان السيد صبحي عبدالحميد ضابط ركن في الجيش العراقي انني اتحداه ان يذكر لي أسماء عشرة ضباط عرب شيعة سمح لهم الدخول في كلية الاركان ليصبحوا ضباط ركن؟ طوال العهد الملكي؟ أنني اتحداه ان يذكر لي اسم وزيرين للداخلية شيعيين طوال العهد الملكي؟ بينما سمح للكرد بتسنم مناصب الاركان حتى كان العديد من رؤساء الاركان أكراداً ولكني أتحداه ان يذكر لي اسم رئيس اركان شيعي واحد في العهد الملكي كله.

وكانت وزارة الداخلية مخصصاً للكرد تقريباً منذ الاربعينات بدءاً بالمرحوم عمر نظمي وانتهاء بالمرحوم سعيد قزاز. ولكني أريد معرفة أسم وزير داخلية شيعي واحد أو اثنين.

ثم الم يصل الاضطهاد الطائفي في عهد صدام حتى حد منع الشيعة من البكاء واللطم في ذكرى استشهاد الامام الحسين بن علي رضي الله عنهما ؟!؟

هل تنتهي آثار هذا الاضطهاد الطائفي بالتعامي والتنكر لوجود الشيعة والسنة في العراق، او بالعمل على محو هذه الآثار وإيجاد المساواة الحقيقية بين الشيعة والسنة واقرار الديموقراطية وحكم الشعب عن طريق ممثليه؟!

الطائفة والطائفية

هناك فرق كبير بين مفهومي الطائفة والطائفية. إذ الطائفة حقيقة دينية واجتماعية موجودة بسبب وجود المذهبين الشيعي (الجعفري) والسني (بالمذاهب المختلفة). وهذه الحقيقة ليست بنت الخيال أو الرغبة الذاتية بل واقع موضوعي حي لا يمكن انكاره او تجاهله بعبارات المواطنة العراقية أو العروبة أو حتى الافكار السياسية المختلفة.

أما الطائفية فهي نزعة تتميز بالتقوقع الطائفي والتعصب للطائفة والتمييز الطائفي والتمسك الشديد بالتفضيل الطائفي كما هي ممارسة لسياسة الاضطهاد الطائفي والحرمان لابناء الطائفة من الحقوق العامة والخاصة، ومنها حق ممارسة الشعائر المذهبية والدينية.

وهي سياسة مورست في العراق حتى في العهد الملكي ولم تخل الا عهد المرحوم الفريق الركن عبدالكريم قاسم من الطائفية والتمييز الطائفي. فعلى حد علمي لم يكن قبله الا ضابط ركن واحد هو الاخ الفاضل اللواء الركن ناجي طالب (أطال الله في عمره) أحد ابرز قادة الضباط الاحرار وأخلص المناضلين و أصدقهم وانزههم في سبيل القومية العربية ومنها الناصرية. وقصة السيد حميد سيد حصونه معروفة لدى العليمين باوضاع الجيش- وأتوقع ان يكون الاخ صبحي

بينهم – فقد اعاد له المرحوم عبدالكريم قاسم حقه في ان يكون ضابط ركن حيث حرم منه حتى بعد نجاحه في كلية الاركان عندما علم بشيعيته فاسقطوه في الامتحان بعد نجاحه! وكان هذا مثالاً صارخاً على التمييز الطائفي حتى في خدمة العلم، في الجيش العراقي الذي يخلو تأريخه طوال ٣٨ عاما من قائد فرقة شيعي والامثلة عديدة ويمكن درجها في كتاب عن التمييز الطائفي الذي برز بشكل واضح في عهد المرحوم عبدالسلام عارف حتى اثناء تولي الاخوة الناصريين ومنهم الاخ صبحي المسؤوليات الهامة في حكوماته.

وبينما الطائفة حقيقة حية موجودة تستحق (بل يجب) الاحترام وتوفير جميع الحقوق الوطنية والشخصية والمذهبية لها فان الطائفية فكرة ضارة وسياسة هدامة للوحدة الوطنية، تلك السياسة الظالمة التي عانى منها الاخوة الشيعة العراقيون من عرب وكرد وتركمان الأمرّين. وذلك رغم ان الطائفة الشيعية في العراق كانت دوماً تزخر بالامجاد الوطنية والثقافية العربية فهي التي تحملت اوزار ثورة حزيران ١٩٢٠ ثورة العشرين وقدمت تضحياتها الجسام وهي التي أنجبت للعراق قادة وطنيين وقوميين وشيوعيين وكانت مناطقها منبع ومرتع الحركات الوطنية والقومية واليسارية في العراق.

فبينهم ظهر الزعيم الوطني الخالد جعفر ابو التمن والشهداء محمد حسين الشبيبي وسلام عادل وفؤاد الركابي وعشرات غيرهم. وبينهم ظهر قادة قوميون بينهم المرحوم الاستاذ محمد مهدي كبه والشهيد الخالد فؤاد الركابي وعلى أيدي الشيعة العرب تأسس حزب البعث العربي الاشتراكي كما ان قادة وطنيين و قوميين عديدين أمثال الاستاذ

أحمد حبوبي و غيره من قادة الحزب العربي الاشتراكي كانوا من الشيعة كما كان اللواء الركن ناجي طالب أحد أبرز الضباط الأحرار منهم .

و الحق يقال أن الشيعة ليسوا البادئين بالطائفية بل هم الذين تعرضوا للمظالم الطائفية و التمييز الطائفي و الاضطهاد الطائفي البغيض مما كون لديهم و كان ذلك حتمياً رد فعل و مشاعر طائفية و ذلك دفاعاً عن وجودهم و حقوقهم كمواطنين شاركوا اخوتهم السنة الضراء دون أن يسمح لهم بالمشاركة في السراء!.

و بالتالي فان التمييز الطائفي و الظلم الطائفي و الاضطهاد الطائفي كل ذلك يوجد النزعة الطائفية و يشدد المشاعر الطائفية كرد فعل طبيعي .

اذن كيف العلاج و ما هو الحل للمشكلة الطائفية؟!

كما لا يعالج المريض بتجاهل نوع مرضه بل لابد من تشخيص المرض لمعرفة الدواء اللازم للعلاج، كذلك لا يمكن حل مشكلة الطائفية بممارسة سياسة النعامة وتجاهل وجودها و معاناتها .

لذلك يمكن القول بأن علاج مشكلة الطائفية يكون:

أولاً: بإقرار الطائفة و احترام وجودها و حقوقها المشروعة .

ثانياً : إنهاء الاضطهاد الطائفي و محو التمييز الطائفي و القضاء التام على الظلم الطائفي.

ثالثاً: إيجاد مساواة حقيقية بين الطوائف جميعاً في الحقوق و الواجبات.

رابعاً: توفير الحقوق و الحريات الديموقراطية لجميع الطوائف بما فيها حرية ممارسة الشعائر المذهبية و الدينية .

خامساً: إيجاد نظام حكم ديموقراطي يستند الى الانتخابات الحرة مع توفير و ضمان حق المواطنين من شتى الطوائف في اختيار ممثليهم الى برلمان .

سادساً: تعميم الحكم الفيدرالي على جميع مناطق البلاد بحيث يمارس الأهالي في المحافظات و الأقاليم حقوقهم الإدارية و الثقافية و المذهبية ضمن النظام العام للبلاد.

سابعاً: توزيع الوظائف العامة و المناصب الحساسة وفق مبادئ الكفاءة و الاقتدار و اللياقة و الإنسان المناسب في المكان المناسب .

ثامناً: توزيع الثروة الوطنية توزيعاً عادلاً على جميع مناطق البلاد مع مراعاة نسبة السكان و احتياجات المناطق للتعمير و التنمية دون تمييز. كذلك توزيع المعامل و المصانع في جميع مناطق البلاد مع مراعاة وجود المواد الأولية و الإمكانيات اللازمة لنجاحها .

تاسعاً: تحريم و تجريم التمييز الطائفي و الظلم الطائفي و الاضطهاد الطائفي .

عاشراً: شن حملة توعية و تثقيف واسعة و في المدارس و الإعلام لبلورة شعور المواطنة المتساوية في الحقوق و الواجبات و لتسخيف و تفنيد الأفكار العنصرية و الطائفية .

هكذا يمكن علاج المشكلة الطائفية التي تفاقمت جراء الدكتاتورية التي أذاقت شعبنا مرارة الاضطهاد الطائفي القومي و مارست سياسة معاداة المواطنين على أساس القومية و الطائفية . و العمل المتواصل لمحو آثار الاضطهاد و الطائفي و الاضطهاد القومي ، التي مارستها الدكتاتورية خلال عقود من زمن حكمها.

أما التعامي و التنكر لوجود الطوائف و بالتالي لمشاكلها و معاناتها و محاولات لفها بشعارات براقة كالعروبة و مقولات المواطنة مثل كلنا عراقيون و اخوة و غيرها فلا يمكن اعتبار كل ذلك إلا محاولات فاشلة اما لتغطية التفرقة الطائفية و ممارستها السابقة أو لحلول دعائية تشبه معالجة المريض بالأدعية و التمنيات الطيبة .

و هنا يجب المصارحة : على اخوتنا القوميين التقليديين أن يبادروا إلى استنكار و إدانة الاضطهاد الطائفي لا إنكاره ، الى معالجة آثار الظلم الطائفي لا التستر عليه بعباءة العروبة . و حينئذ فقط يمكنهم الإسهام مع الجموع الخيرة التي تؤمن بالحلول العلمية لحل المشكلة الطائفية .

ان عراقنا الجديد الذي نبنيه من جديد يجب أن يكون عراقاً خالياً تماماً من الاضطهاد الطائفي و الاضطهاد القومي و التمييز بين المواطنين ، عراقاً مسوراً بمبادئ الحريات و الديموقراطية و حقوق الإنسان ضد بروز الدكتاتورية أيا كانت أشكالها و ألوانها، عراقاً جمهورياً ديموقراطياً برلمانياً فيدرالياً تعددياً موحداً، كي يكون عراقاً موطد الأركان وراسخ البنيان . و بذلك فقط يمكن الحفاظ على الوحدة العراقية المستندة الى وحدة وطنية حقيقية ، على مجتمع مدني متآلف و متآخ قوي و متجانس و ان العروبة التي عجزت بكل معانيها التقدمية و قيادتها الناصرية التاريخية عن ان تجمع بين قطرين عربيين بطوق حديدي يحمي وحدتها القومية لن تستطيع أن تجمع الطوائف المذهبية العراقية بطوق حديدي الا اذا استندت الى طوق الدكتاتورية الحديدي الذي تهشم شذرمذر و الى الأبد في العراق .

وقفة :

عندما كتبت المقالة "حوار جاد مع الاخ السيد صبحي عبدالحميد ورفاقه" لم يكن بين يدي كتاب "قاسم والاكراد خناجر وجبال" للاستاذ احمد فوزي لذلك اعتمدت على الذاكرة في نقل موقف الاستاذ هلال ناجي عن القومية الكردية. ولكن امكنني الحصول على الكتاب المذكور بمساعدة مشكورة من ! ستاذ فاضل كريم، لذلك انشر ادناه مقتطفا من تقرير "نحن والمسألة الكردية" كما نشرها الاستاذ احمد فوزي في ص ٧٠ من كتابه "قاسم والاكراد خناجر وجبال" حبذا لو كان بين أيدينا التقرير كله ليطلع عليه القراء وفي المقدمة اخوتنا القوميون الناصريون خاصة وانهم لا يتهمون . كما اعلم . الاستاذ هلال ناجي بالتقلب والتذبذب.

ورد في ص ٧٠ ما يلي:

ويتساءل الاستاذ هلال ناجي المحامي في تقريره نحن والمسألة الكردية عن الموقف السليم الذي يجب ان نقفه كقوميين عرب من المسألة الكردية فيجيب على سؤاله قائلا:

(الواقع ان المسألة الكردية تثير اهتماما كبيرا ليس لانها منطقة جبلية يقطنها الاكراد ستنفصل عن العراق لرغبة أهلها في تأسيس دولة لهم وانما لاعتقاد الكثيرين من ان استقلال الاكراد معناه سلخ ينابيع النفط الغزيرة عن عراقنا العربي وحرمانه منها... ومن هنا اذن جاء اهتمامهم بالوحدة العراقية المفتعلة وهذا الوهم مغلوط من الاساس.

ان القومية الكردية حقيقة واقعة. وان لأكراد العراق مقوماتهم القومية الواضحة وانه من صالح القومية العربية ان تعترف للاكراد

بحقهم في تقرير مصيرهم ضمن اتحاد فيدرالي او كونفدرالي، مثلا فيكون هذا بداية تعاون واخاء مستديم.

بدل ان يكون تجاهلنا للواقع والتاريخ وامـاني الشعوب سببا لأن ينال هذا الشعب حريته بقوة السلاح ان عاجلا او آجلا. فان لم يفلح كان خنجر خيانة في ظهر كل الحركات القومية العربية التحررية في العراق".

هذا هو موقف الناصري (غير المتقلب)، الاستاذ هلال ناجي المحامي عن المسألة الكردية، فهو يدعو الى حق تقرير المصير بشكل اتحاد فيدرالي او اتحاد كونفدرالي، هذا ما يطالب به الاستاذ هلال ناجي عام ١٩٦٢ اي قبل ٤٢ عاما من مطالبتنا الحالية بالفيدرالية التي أثارت غضب الاستاذ صبحي عبدالحميد.

ولاحظوا كيف يكشف سر معارضة الفيدرالية وحقوق الكرد بالمطامع الاستغلالية لنهب نفط كردستان العراق وكيف يدعو الى الموقف المبدئي السليم الى الكونفدرالية ايضا، ليكون ذلك بداية تعاون واخاء مستديم، لتتحول الوحدة العراقية الوطنية، الى وحدة حقيقية قائمة على الاختيار الحر بدلا من الوحدة العراقية التي كانت قائمة وكانت وحدة مفتعلة كما يصفها.

وهناك مواقف كثيرة لوطنيين عراقيين وعرب حول حقوق الشعب الكردي، نذكر منهم المرحوم الخالد الذكر رجب عبدالمجيد سكرتير اللجنة العليا للضباط الاحرار. وآخرين غيرهم. وتضم عدة كراسات صدرت حديثا مواقف واضحة للمثقفين والسياسيين العراقيين بحيث لم تعد الدعوة محصورة على المناضلين الكرد وحدهم.

١. حوار جاد مع الأخ السيد صبحي عبد الحميد ورفاقه ...ص:٥

٢. هل يوجد شعب كردي و هل الانفصالية جريمة أم حق طبيعي ؟.. ص: ١٣

٣. الكرد غداة تأسيس الدولة العراقية ...ص: ٢٠

٤. تفنيد مفاهيم واخبار خاطئة ... ص:٣١

*دفاعا عن ألاخ الشرافي ... ص: ٣٦

٥. تقسيم العراق طائفياً ... ص: ٤٠

*الطائفة والطائفية ... ص: ٤٢

*وقفة ... ص: ٤٧

هدى النعيمي كتب

-إن الهدف الأساسي من هذا الحوار: هو التوصل الى فهم مشترك أو التفاهم على أهم القضايا أو على الأقل الإطلاع على مواقفنا ومواقفه هو ورفاقه.

-من حقنا عليه كسياسي معروف أن نناشده التعامل مع الحقائق والوقائع بروحية موضوعية عصرية وفق المبادئ القومية التقدمية والناصرية.

-هل يعتبر الأخ صبحي ورفاقه إن القومية الكردية لا تمتلك أرضها الوطني كردستان، بل تعيش على ارض عربية كما يدعي العفالقة؟

-هل يوافق الأخ صبحي على رأي الدكتور جمال الأتاسي الذي يقول "ليكون من حق الشعب الكردي أن يستكمل مقومات وجوده القومي كأمة وأن يكون له كيان قائم بذاته؟"